العدد (2193) السنة الثامنة - الأحد (17) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الطاقة النيابية: سوء التوزيع وراء تردي الكهرباء

بغداد / متابعة المدى

أكد عضو في لجنة النفط والطاقة النيابية، أمس السبت، أن سوء توزيع الطاقة الكهربائية وقلة مشاريع الصيانة وراء عدم قدرة وزارة الكهرباء بتجهيز ٨ ساعات يوميا.

وأكدت وزارة الكهرباء الاتحادية أمس الأول الجمعة أن ارتفاع درجات الحرارة في شهر تموز وراء عدم تجهيز الطاقة الكهربائية ٨ ساعات يوميا.

وقال عضو اللجنة عدي عواد لوكالة آكانيوز للانباء إن "وزارة الكهرباء تعاني من سوء توزيع المنظومة الكهربائية بشكل منتظم على جميع مناطق البلاد بالإضافة إلى أن مشاريع الصيانة ليست بالمستوى المطلوب الأمر الذي يتسبب بعدم القدرة على التجهيز بثماني ساعات يوميا".

وأضاف أن "بعض مجالس المحافظات تقوم بالتجاوز على حصصها المقررة الأمر الذي يربك خطة التوزيع لمركزية الأمر الذي ستعمل على معالجته لجنة النفط والطاقة النيابية من خلال الأشراف على التنسيق بين المحافظين والمسؤولين في وزارة الكهرباء والتي ستبدأ الأسبوع المقبل".

وأعلنت وزارة الكهرباء الاتحادية في ١٢تموز/ يوليو الجاري أن الضوابط المصرفية تعيق التعاقد مع الشركات العالمية الأمر الذي يتطلب تشريعات نيابية.

فيما كشفت عن انتهاء ظاهرة تجاوز مجالس المحافظات على حصصها المقررة من الكهرباء.

ويخسر العراق ١٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء بسبب التجاوز على المنظومة الكهربائية.

واكد خبراء بشؤون الطاقة ان سوء التوزيع هو السبب الرئيس وراء تردي الطاقة الكهربائية في البلاد.

وأعلنت وزارة الكهرباء الاتحادية عن انها اتفقت مع الجانب الإيراني على رفع مستوى الطاقة الكهربائية من ايران عبر خط "كرخة- عمارة" إلى ٤٠٠ ميغاواط.

وكشفت في وقت سابق عن أن مشاريعها لنصب المحطات الغازية تهدف لانتاج ٧١٥٠ميغاواطاً تدخل المنظومة في عام ٢٠١٣.

ورجحت وزارة الكهرباء الاتحادية توقف عدد من المحطات الكهربائية بسبب عدم وصول الوقود اللازم لتشغيلها مؤكدة أنها شكلت لجنة لتوفير الوقود اللازم لتشغيل المحطات الكهربائية خلال فصل الصيف الحالي.

واضافت الوزارة ٣٨٠ ميغاواطا إلى المنظومة الكهربائية في البلاد.

وطالبت وزارة الكهرباء رئيس الحكومة نوري المالكي أثناء زيارته إلى الوزارة في ٨ شباط/ فبراير الماضي بحل مشكلة الضوابط الصارمة في التعاقد مع الشركات الأجنبية والمحلية لنصب المحطات الكهربائية التي تسببت بتأخير انجاز المشاريع.

وبحسب خبراء فأن العراق بحاجة إلى خطة طوارئ من خلال توفير محطات صغيرة توفر نحو ١١ ألف فولت، تأتي جاهزة من الدول المجاورة وتقوم بنصبها شركات عالمية مهتمة بمشاريع الاستثمار الكهربائي.

ويعاني العراق من نقص حاد في الطاقة الكهربائية، ولا تزال الشبكة الوطنية غير قادرة على توفير إمدادات الكهرباء لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، وتأتي الانقطاعات المتكررة في الكهرباء على رأس شكاوى المواطنين.

وبحسب أرقام حكومية فإن طاقة العراق المتاحة تبلغ نحو ٩ آلاف ميغاواط، فيما يقدر الطلب بما يصل إلى ١٤ ألف ميغاواط خلال الصيف حينما تتجاوز درجات الحرارة ٥٠ درجة مئوية.

ويخطط العراق لزيادة طاقته من الكهرباء إلى ٢٧ ألف ميغاواط في أربع سنوات مقبلة ويحتاج لاستثمارات لا تقل عن ثلاثة إلى ٤ مليارات دولار سنويا ليتمكن من تحقيق هذا الهدف.

برنامج خدمي لدعم المناطق الفقيرة المتضررة من أعمال العنف في ديالى

ديالى / المدى

أعلنت قيادة شرطة محافظة ديالى أمس، السبت، عن وضع برنامج خدمي لدعم المناطق الفقيرة والمتضررة من أعمال العنف في المحافظة، مبينة إشراك الأجهزة الأمنية في هذه الخطة، لتحقيق قفزات نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقال المتحدث باسم قيادة شرطة ديالى المقدم غالب عطية في حديث صحفي، إن "قيادة الشرطة وبالتعاون مع قيادة عمليات ديالى وضعت برنامجا خدميا يتضمن تقديم خدمات عاجلة إلى المناطق الفقيرة والمتضررة من أعمال العنف"، مبينا أن "الهدف من هذا البرنامج هو للاستجابة لمطالب أبناءها والعمل على تحقيقها وفق الإمكانيات المتوفرة".

وأضاف عطية أن "فرقا من ممثلين عن الأجهزة الأمنية والدوائر الخدمية الحكومية سيقومون بزيارة المناطق المتضررة والفقيرة للوقوف على مطالبها وتدوينها والعمل على تلبيتها"، مشيرا إلى أن "إشراك الأجهزة الأمنية على تقديم الخدمات للمواطنين سيحقق قفزات نوعية في مستوى الخدمات في المناطق السكنية التي تعيش أوضاع خدمية سيئة"، بحسب تعبيره.

وتعاني مناطق واسعة من محافظة ديالى من سوء الخدمات الأساسية بسبب أحداث العنف التي دمرت الجزء الأكبر من مرتكزات البنى الخدمية العامة، إضافة إلى قلة التخصيصات المالية المتوفرة لأعمار وبناء ما دمر مما أدى إلى تأخر تقديم الخدمات لمناطق كثيرة.

ألمانيا تمول أكاديمية الإعلام العراقي لضمان سلطة رابعة حقيقية

أربيل / متابعة المدى

افتتحت كل من القنصلية الألمانية العامة في أربيل ومنظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول أكاديمية الإعلام العراقي التي تمولها وزارة الخارجية الألمانية لدعم استقلال المشهد الإعلامي العراقي بوصفه مقياسا للثقافة السياسية.

في إطار عملها على توطيد علاقاتها بالعراق الجديد، تقوم ألمانيا بالعديد من المشاريع السياسية والاقتصادية منذ عام ٢٠٠٣، وقد اتسع هذا الدعم ليشمل الإعلام أيضاً. فبهدف تطوير المشهد الإعلامي في العراق والنهوض به، افتتحت كل من القنصلية الألمانية العامة في أربيل ومنظمة الإعلام عبر التعاون وفي التحول منتصف حزيران/ يونيو الماضي أكاديمية الإعلام العراقي(MICT)، التي تمولها وزارة الخارجية الألمانية في برلين.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية أن الخارجية الألمانية قدمت مبلغا قدره مليون و ٥٠٠ ألف يورو لدعم استقلالية المشهد الإعلامي في العراق بوصفه مقياساً للثقافة السياسية والدستورية.

وعن سبب مشاركته في الأكاديمية، يقول أحد الدارسين: أرغب في تطوير خبراتي وإمكاناتي الصحفية في أسلوب الكتابة واختيار المواضيع المناسبة لعمل قصص جيدة تخرج عن الإطار المحلي والاستفادة من خبرات المدربين الأجانب والورش التي تنظمها الأكاديمية.

ويضيف أحمد محمد حسن (٢٣ عاماً) في حوار مع دويتشه فيله: بحكم عملي في مجال الصحافة المطبوعة أجد أن الصحافة العراقية تفتقر إلى خبرات عديدة، تناقشها الأكاديمية كأسلوب الكتابة بشكل حرفي وكذلك الأمور التقنية التي ترافق إعداد القصص كاختيار الصور التي تناسب القصة أو الموضوع.

ويشير حسن إلى ضرورة إقامة مثل هذه المشاريع لكي يرتقي الإعلام العراقي إلى مستوى الطموح عن طريق تطوير الوسائل الإعلامية المختلفة مهنياً لكي نصل إلى مرحلة تصبح فيها الصحافة العراقية فعلا السلطة الرابعة، على حد تعبيره.

أما محمد عامر علي، فقد التحق هو الآخر بإحدى الدورات في مجال التصوير الصحفي، أقامتها الأكاديمية في العاصمة بغداد، ويعزي سبب انضمامه إليها بقوله: لدي رغبة كبيرة في تطوير وصقل مهاراتي وكسب خبرات أكبر في مجال التصوير الصحفي وبتقنية حديثة. ويضيف علي (٢٧ عاما)، والذي يعمل في إحدى الصحف العراقية: تعلمت من خلال هذه الورشة الكثير عن كيفية التعامل مع الناس وإقناعهم بالتقاط بعض الصور أثناء المقابلة الصحفية أو في الأماكن العامة.

ومن المؤكد أن هذه الخبرات توسع من آفاق الفضاء الحر، الذي سمح بتأسيس عدد كبير من القنوات الإعلامية والصحف بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣، سواء أكانت حزبية أم مستقلة. وهذه الفورة الإعلامية باتت بحاجة إلى دراية كافية بمفردات العمل الإعلامي والصحفي، وهي بحاجة أيضاً إلى دورات تأهيلية للتعريف بأهمية العمل الصحفي كسلطة رابعة.

وعن الدور الذي ستضطلع به هذه الأكاديمية يقول هينريك اوغنس، مدير مشاريع أكاديمية الإعلام العراقي (MICT) في أربيل: إن أكاديمية الإعلام العراقي تعتبر مؤسسة استشارية مستقلة، تعمل على توفير خدمات مصممة خصيصاً للإعلاميين والصحفيين والمتحدثين الرسميين في العراق. ويضيف أوغنس أن هدفها يتمثل في تعزيز الصحافة النوعية والاقتصادية فضلاً عن الاستقلالية ودعم استدامة وسائل الإعلام في العراق وفق المبادئ الصحفية المتعارف عليها دولياً.

ويضيف أوغنس في حوار مع دويتشه فيله أن الورش التدريبية التي تقيمها الأكاديمية عبارة عن دورات إعلامية حديثة ومتطورة، يتم من خلالها تدريب وتطوير الكوادر العاملة في الصحف والقنوات الإعلامية العراقية، مشيراً إلى أن البرنامج مخصص للعاملين في مجال الإعلام ومن لديهم خلفية عن العمل الصحفي. وعلى الرغم من وجود مقر الأكاديمية في أربيل، إلا أن نشاطاتها تغطي العاصمة بغداد أيضا. عن ذلك يوضح اوغنس بالقول: هناك مشاريع عدة تقوم بها الأكاديمية في العاصمة بغداد باعتبارها مركزاً مهما يضم العديد من وسائل الإعلام والتي تقدر نسبتها بـ٧٠ بالمائة من مجمل المشهد الإعلامي العراقي، مقارنة ببقية المحافظات.

وتهتم أكاديمية الإعلام العراقي بتطوير قدرات الشباب الصحفية من خلال تنظيم دورات تدريبية لهم بالاستعانة بمدربين محليين ودوليين من مختلف الجنسيات.

ويبين اوغنس أن عمل الأكاديمية يقوم على محورين أساسيين في إقامة دوراتها، أولهما: الورش المفتوحة ويتم الإعلان فيها عن إقامة دورة في مجال الصحافة المطبوعة أو السمعية والمرئية ويتم قبول المتدربين فيها بشرط امتلاكهم خلفية عن العمل الصحفي. أما النوع الآخر من الورش فيقام داخل المؤسسات الإعلامية وذلك بالتنسيق المشترك معها، لتطوير خبرات كوادرها، وذلك بالاعتماد على المدربين المحليين والدوليين أيضاً.

وعن خطط الأكاديمية ونشاطاتها المستقبلية يكشف اوغنس عن العمل على دعم وسائل الإعلام المسموعة الصغيرة (الراديو)، بافتتاح محطات إذاعية داخل القرى والأرياف تبث بلهجة القرية أي باللهجة الدارجة والمفهومة لدى سكان القرى. ويشير هنا إلى أن البرنامج يتم تمويله من قبل وزارة الخارجية الألمانية وبالتنسيق مع القنصلية الألمانية في أربيل.

من جانبه أكد نائب رئيس البعثة الألمانية والقائم على أعمالها في العراق اولريش كنه، على حرص بلاده الكبير على تطوير الإعلام العراقي بصورة حرة ومستقلة من أجل دعم مسيرة الديمقراطية في العراق الجديد، مشيراً إلى أن العراق ما زال في وضع انتقالي وبحاجة إلى تحسين نوعية الإعلام الذي يسهم في إحلال السلام.

وقال اولريش كنه في حوار خاص مع دويتشه فيله إن وزارة الخارجية الألمانية في برلين دعمت أكاديمية الإعلام العراقي في أربيل بمبلغ قيمته مليون و ٥٠٠ ألف يورو لمدة ثلاث سنوات، مبيناً في الوقت ذاته أن هذا المشروع سيستمر بقاؤه في العراق من دون سقف زمني محدد، وأنه واحد من عدة مشاريع تعتزم ألمانيا أقامتها في العراق مستقبلا.

عودة الحياة إلى مطاعم الدرجة الأولى في بغداد

بغداد / المدى

البغداديون يتذكرون وقبل سنوات قليلة الأسباب التي عصفت بمطاعم الدرجة الأولى التي أغلقت أبوابها جميعا اثر عملية استهداف التجمعات السكانية على يد الإرهاب وضعف الجانب الأمني، ولم يتبق سوى مطاعم الأكلات السريعة، الذي ما أن شهد تحسنا حتى عادت هذه المطاعم لكن بحلل جديدة، وبدت أكثر جذبا للزبائن.

في شارع فلسطين اعتاد أبو عماد على الوقوف خلف طاولة صغيرة تحوي (منقلة) شوي وكيسا من الفحم، وبجانبه عربة صغيرة صممت لحفظ الأسماك العراقية الطازجة، يمكن للمارة مشاهدة أبو عماد مستمرا بعمله وناره موقدة واغلب الزبائن يفضلون وبحسب كلام أبو عماد الحصول على طلباتهم جاهزة وسريعة لأسباب أمنية، لكن هذا كان قبل أعوام، أما الآن فاختلف الامر فهو يفكر مجددا بافتتاح مطعم للسمك المسكوف في المكان ذاته.

وأضاف انه كان يملك مطعما في منطقة الباب المعظم لكن تراجع الإقبال على ارتياد المطاعم الجيدة وحاجته للعمل اضطره إلى تغيير نمط عيشه لكن بنفس القطاع، وأيضا أكد أن أرباحه جيدة من عمله الأخير ولا يحتاج إلى عمال وتأجير محال تجارية وأدوات وتنظيف وغيرها فكل ما يحتاج إليه هو خبرته وهذه الأدوات التي لا تتجاوز قيمتها سعر أي سمكه تسبح في الحوض الذي بقربه، لكنه مضطر لافتتاح مطعم او تأجير ساحة خضراء مخصصة للعوائل ليفتتح بها مطعم صغير، فالاوضاع الان اختلفت وهناك محاسبة من قبل امانة بغداد.

في منطقة الباب الشرقي ظاهرة أخرى طرأت على مطاعمه فاغلبها اجري تحويرات هندسية فبعدما كان الزبون يتناول وجبته داخل المطعم أصبح الآن يتناولها من الخارج،علي صبيح قال "أن منطقة الباب الشرقي تعد من بين اكثر مناطق العاصمة زحاما، وهنا باتت الوجبة السريعة هي المفضلة للزبائن.

وعن نسبة المطاعم التي أغلقت أبوابها بسبب تردي الوضع الأمني بين أن بغداد فقدت أكثر من ٧٠٪ من مطاعمها لهذا السبب واغلب المطاعم الفارهة أو الكبرى أغلقت ابوابها لقلة الزبائن في الأعوام التي تلت أحداث ٢٠٠٣، ولهذا فبدأ البعض من المستثمرين بهذا القطاع تحويل قطاعاتهم أو التصفية والسفر للخارج والبدء بنفس المجال في إحدى الدول العربية، أو الانتقال لمحافظات غير بغداد والشراكة مع مستثمرين آخرين لبناء فندق ومطعم كبير في إحدى مناطق السياحة الدينية مثل كربلاء والنجف خاصة وان الوضع الأمني هناك أحسن بكثير من بغداد مما يشجع العمل فيها.

وأخيرا بين لنا احد الخبراء الاقتصاديين أن نجاح او كساد قطاع السياحة يعتمد على الوضع الامني ، فمن المعروف عن رؤوس الأموال وتشغيلها أو استثمارها أنها تبحث عن الضمانات وخاصة البيئة الآمنة ، وبنفس الوقت يكون قطاع المطاعم من القطاعات القابلة على التحول والانتقال السريع مقارنة بالاستثمارات الأخرى ولهذا نجد أن أصحاب رؤوس الأموال يختارون أما تحويل نمط عملهم لقطاع أكثر أمنا أو نقل رأس المال بشكل كامل، وبخصوص افتتاح مطاعم بأسماء عالمية مثل (ماكدونالد، وكنتاكي، وبيتزا) ، أوضح أن مثل هذه المطاعم تجدها في اغلب الدول العربية لكن لم يسبق للعراق ان جرب الخوض في هذا النوع من الاستثمار الا مؤخرا وتحديدا في مناطق اقليم كردستان التي شهدت رواج لهذه المطاعم بشكل كبير، واعتقد أن دخولها بغداد هي مسألة وقت لا أكثر.

أخبار قصيرة

لجنة التعليم العالي تبحث مع وفد من الوزارة قانون الخدمة الجامعية

ضيفت لجنة التعليم العالي وفدا من وزارة التعليم العالي للبحث معها بموعد مشروع قانون الخدمة الجامعية

وقال رئيس الجنة النائب عبد ذياب العجيلي في أعمام صحفي حصلت شبكة أنباء العراق على نسخة منه أن لجنته اجتمع مع وفد من وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ضم مدير عام البحث والتطوير و مدير عام الدائرة القانونية والإدارية ورئيس جامعة النهرين و معاون رئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية.

وأضاف العجيلي انه خلال الاجتماع تم مناقشة مواد وبنود مشروع قانون الخدمة الجامعية قبل إدراجه للقراءة الثانية.مشيرا إلى ان اللجنة استمعت إلى عدد من المقترحات تقدم بها الوفد منها إضافة خدمة أساتذة الجامعات في الخارج حال عودتهم من اجل دعم التقدم العلمي في القطر.

البصرة تخصص ٢٦ مليار دينار للنهوض بالواقع الزراعي

عقد اجتماع اللجنة الزراعية التي تشكلت مؤخرا للنهوض بالواقع الزراعي في محافظة البصرة، وقال محافظ البصرة الدكتور خلف عبد الصمد خلف الذي ترأس الاجتماع: أن المحافظة خصصت مؤخرا مبلغ ٢٦ مليار دينار عراقي للمساهمة في عملية النهوض بالواقع الزراعي في البصرة، وقد تمت المصادقة عليها من قبل مجلس المحافظة.

و بحسب بيان لمحافظة البصرة تلقته (الوكالة الإخبارية للانباء)أمس السبت: إن محافظ البصرة قال: تعتبر البصرة من المدن الزراعية التي تشتهر بزراعة النخيل وبأعداد كبيرة، ونتيجة للظروف السياسية التي مر بها العراق والبصرة على وجه الخصوص وممارسات النظام السابق تراجعت الزراعة إلى مستوى كبير في البصرة.

وتابع عبد الصمد: اللجنة التي شكلت من قبل محافظة البصرة تسعى للنهوض بالجانب الزراعي بالتعاون مع جامعة البصرة ومديرية الزراعة ومديريات الري والماء فضلا عن الجهات ذات العلاقة، مشيرا إلى أن اللجنة وفي أولى أهدافها تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى مناطق منتجة للمحاصيل الزراعية منوها إلى قيام اللجنة بتوزيع المناطق الزراعية إلى مهندسين زراعيين قادرين على النهوض بالواقع الزراعي ورفع المستوى المعيشي للفلاح.

وأوضح: أن اللجنة الزراعية ستسهم في عملية تسهيل تقديم القروض الزراعية ما بين الفلاح والمصارف الزراعية هذا بالإضافة إلى البذور والأسمدة الزراعية التي تساعد في الزراعة.

الموارد المائية تخصص ١٠ مليارات دينار لإعادة تأهيل نهر الوردية في بابل

أعلنت وزارة الموارد المائية عن تخصيص ١٠ مليارات دينار عراقي لإعادة تأهيل نهر الوردية الذي يمر في محافظة بابل.

وقال نائب محافظ بابل علي عبد سهيل في تصريح لـ"وكالة كل العراق"، إن وزارة الموارد المائية خصصت ١٠ مليارات دينار لإعادة تأهيل نهر الوردية الذي يبلغ طوله ١٤ كم ويمر وسط مدينة الحلة مركز محافظة بابل.

وأضاف ان هذا النهر كان يعاني الكثير من الإهمال سواء من تجمع المياه الآسنة فيه او تآكل ضفافه من جانبيه.

وأشار سهيل الى أن وزارة الموارد المائية قد قررت كري النهر وتبطين جوانبه بالكونكريت كما أن الحكومة المحلية في المحافظة قد قررت أيضا وضع دراسة لإنشاء عدد من المرافق السياحية على ضفاف النهر حال انتهاء اعمال الصيانة منه.

صحة الديوانية تغلق محالاً تجارية لمخالفتها الشروط الصحية

أعلنت دائرة صحة محافظة الديوانية عن إغلاق (٥٠) مشروعا تجاريا لمخالفتها الشروط الصحية.

وقال مدير عام دائرة صحة الديوانية عبد الأمير ليلو لمراسل وكالة أنباء المستقبل "ومع"، أن "دائرته أصدرت قرارات بغلق (٥٠) مشروعا تجاريا ثبت مخالفتها للشروط الصحية"، مشيرا إلى أن "من بين هذه المشاريع ثلاثة معامل لصناعة الثلج والمرطبات ومحال لبيع الحليب ومشتقاته".

وأكد ليلو أن "دائرة الصحة فعلت دور مفارزها التفتيشية والرقابية المنتشرة عند مداخل المحافظة لفحص المواد الغذائية للحد من إدخال مواد مخالفة للشروط الصحية"، مضيفاً أن "صحة الديوانية مستمرة بتوزيع حبوب الكلور في المناطق غير المخدومة بمشاريع المياه الصالحة للشرب خاصة القرى والأرياف.